العدالة وعلاقتها بالمواطنة لدى طلبة الجامعة

م مهدي شهاب احمد

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الانسانية /قسم العلوم التربوية والنفسية

المستخلص:

يولد جميع الناس احرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق والواجبات وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح العدل والاخاء. حيث تعد العدالة والانتماء قيمة من أهم القيم التي كانت ولا تزال موضع اهتمام معظم الفلاسفة والعلماء والمربين على اختلاف العصور، **هدف البحث الحالي التعرف** على مستوى العدالة والمواطنة لدى طلبة الجامعة وهل يوجد فروق بين الجنسين بالعملية التعليمية وتكافؤ الفرص وماهي العلاقة الارتباطية بين المتغيرين. حيث تكونت عينة البحث من (400) طالب وطالبة من طلبة الجامعة كلية التربية للعلوم الانسانية ، وبعد استكمال اجراءات اعداد المقاييس الخاصة بالبحث **وتوصل الباحث الى النتائج التالية** :- إنَّ طلبة الجامعة يتمتعون بالعدالة والمواطنة بمستوى مرتفع لمفهوم مبدأ العدالة وتحقيق تكافؤ الفرص في جميع شؤون الحياة العامة ففيها من المرونة ما يسمح لها بمراعاة جميع احوال الناس والاحساس بالمواطنة ، وجود فروق بسيطة في العدالة بين الذكور والإناث ولصالح الذكور، وتحقيق العدالة بين الافراد لا يجاد نوع من التوازن الاجتماعي الحقيقي، والوصول بالإنسانية إلى نمط اجتماعي أمثل تذوب فيه الفوارق الطبقية ويضمن للإنسان حقوقه لكل الجنسين، وان طلبة الجامعة لديهم شعور عال بالمواطنة، اي ان الطلبة يشعرون بإمكانية التعويل والوثوق بالأخرين ناتج من اساليب التنشئة الاجتماعية وناتج ايضا عن احساسهمً بالصدق والنوايا الحسنة بالأخرين والشعور بالتعاطف والاحترام والتسامح والمحبة تجاه الاخرين مما يولد شعورا بالثقة بالأخرين وارتفاع المواطنة والانتماء ، وكانت العلاقة طردية موجبة بين المتغيرين أي كلما ارتفع العدالة ازداد مستوى المواطنة واحساسهم بالمسؤولية. وتلخلص البحث الى مجموعة من المقترحات والتوصيات.

Justice and its relationship to citizenship among university students

Abstract:

All people are born free and equal in dignity, rights and duties. They are endowed with reason and conscience, and they should treat one another in a spirit of justice and brotherhood. Where justice and belonging are one of the most important values that were and still are of interest to most philosophers, scientists and educators at different ages, the current research aims to identify the level of justice and citizenship among university students and whether there are gender differences in the educational process and equal opportunities, and what is the correlation between the two variables. Where the research sample consisted of (400) male and female students from the university's College of Education for Human Sciences, and after completing the procedures for preparing the standards for the research, the researcher reached the following results:- The university students enjoy justice and citizenship at a high level of the concept of the principle of justice and the achievement of equal opportunities in all matters of life The public has flexibility that allows them to take into account all people's conditions and a sense of citizenship, the existence of simple differences in justice between males and females and in favor of males, and achieving justice between individuals does not create a kind of real social balance, and humanity reaches an optimal social pattern in which class differences are dissolved and human rights are guaranteed for both sexes, and that university students have a high sense of citizenship, meaning that students feel the possibility of dependability and trust in others resulting from the methods of socialization and also resulting from their sense of honesty and good intentions towards others and a feeling of sympathy, respect, tolerance and love towards others, which generates a feeling of trust in others and a rise in citizenship and belonging, and the relationship was Positive proportionality between the two variables, that is, the higher the justice, the higher the level of citizenship and their sense of the responsibility. The research concluded with a set of suggestions and recommendations.

المقدمة :

نلاحظ اغلب الاحيان اختلاف أساليب الوالدين في التنشئة الاجتماعية للأبناء باختلاف ظروف الآباء وثقافاتهم وثقافة البيئة التي يعيشون فيها ، حيث إن بعض هذه الأساليب قد تساعد على صقل شخصية الأبناء ، كما إن هناك سلوكيات ربما تعمل على تشتيت جهود الآباء في التنشئة الوالدية أو تقلل من خلق مناخ نفسي اسري. وإن تربية الأبناء ضرورة تفرضها المتغيرات التي يمر بها المجتمع حاضراً ومستقبلاً (الراوي ، 2002 : 46).

ويعد معيار العدالة مؤشراً للمساواة في المعاملة (Equal treatment) فهو يتطلب وجوب العدالة في المعاملة بين الأشخاص جميعهم في كل مجالات الاهتمامات العامة، ماعدا المعاملات التي تقوم على أساس تمايز القدرات وأشكال الإنجاز التي ترتبط وظيفياً بما يتطلب الموقف، ويسمى السلوك الذي ينحرف عن هذا المعيار بـ ((التمييز))، ويفرض معيار العدالة على الشخص أن يتجنب هذا التمييز وأن يعيه، ويعارضه حينما يراه موجهاً إلى طرف اخر. (Myrdel, 1944: 161).

ترافق ظهور المواطنة مع بداية ظهور الوجود الانساني، فمنذ وجد الانسان وجدت ظاهرة المواطنة، هذه التي تطورت عبر التاريخ وتنوعت بتنوع التطور الاجتماعي والانساني للبشرية واختلافاته الفكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وشكلت ظاهرة المواطنة بداية اجتماعية للإنسان وحبه للديمومة والبقاء، وعبر المواطنة تبرز الهوية في ضوء انتماء الفرد الاجتماعي او المهني او الثقافي (صالح، 2007، 68).

مشكلة البحث :

اهتم الإسلام منذ أكثر من 1400 سنة في الطفولة والمراهقة وقبل ظهور النظريات النفسية التي اهتمت بتربية الأبناء في جميع مراحل العمر وخصوصاً مرحلة المراهقة ، فتعليم الطفل وتوجيهه بقصد تمكينه من تحمل مسؤولياته والقيام بدوره ، ورعايته الرعاية

الشاملة المتعلقة بجميع جوانب شخصيته الذهنية والوجدانية والخلقية وتوفير البيئة الملائمة لحاجاته ورغباته وآماله ، كلها مبادئ وتعاليم يؤكد عليها التراث الإسلامي ، فضلاً عما يحمل به التراث من اتجاهات ونظريات تربوية كلها تحث على أهمية تعليم الطفل وتربيته وإعداده للمستقبل(عويسي ،1985: 126).

تعنى العدالة بتعدد الخيارات والفرص المتاحة للأفراد بما يمكنهم من اختيار نمط معيشتهم والتحكم في مسارات حياتهم، فالنظام الاجتماعي العادل هو ذلك الذي يتيح لأعضائه حرية أكبر وخيارات اكثر ويجعل الموارد العامة المتاحة للجميع كما يضع سياساته وينظم مؤسساته على نحو يمكن من استثمار تلك الفرص والموارد، وبالعكس من ذلك فإن الظلم يتجلى في النظام الذي تضيق فيه خيارات الافراد أو تحتكر لطبقة خاصة أو يجري ربطها بالولاء السياسي أو التوافق مع سياسات النخبة. (الدهشان، 2015 :104)

إن حصول فرد من أفراد المجتمع على حقه في تعليم عالي الجودة على نحو متساوي ومتكافئ بين جميع أفراد المجتمع يعتبر من أهم العوامل التي تؤدي إلى تحقيق العدالة وعلى العكس فإن عدم تكافؤ الفرص في التعليم ووجود مستويات متقاربة في جودة التعليم يؤدي الى التفاوت في اكتساب مهارات العمل وبالتالي تتفاوت فرص الحصول على العمل أو الوظائف وعليه فإن النتيجة الحتمية لذلك التفاوت يكرس اللامساواة والتميز ويعيد إنتاج الظلم ألاجتماعي، أي أن في التعليم تكمن الازمة ويكمن الحل معاً. (مطر، 2015 : 195)

اوضح (هانيمان، واخرون،2000) ان ضعف العدالة في التعليم يؤدي الى عدم تحقق تكافؤ الفرص في التعليم، وبالتالي ظهور الصفوة وتفاقم الانقسام ويبرز في عدم تكافؤ الفرص في التمييز بين الريف والحضر وبين المجموعات الاجتماعية والاقتصادية. (هانيمان، واخرون، 2000: 175)

بينما دراسة (الهنداوي، 2006) التي حذرت من مخاطر الآثار السلبية الناجمة عن غياب تطبيق العدالة في المجتمع المدرسي خاصة ما يتعلق بظهور سلوكيات الصراع والعدوان بين العاملين والمعلمين في المدرسة، وقلة الجهد المبذول، وانخفاض كفاءة العمليات التعليمية وتدني مخرجاتها.(الهنداوي، 2006: 83).

يعد الحاجة للانتماء عندما يتم اشباع حاجات الفرد الفسيولوجية والامن حيث هنا يكون الفرد بحاجة الى العلاقات الدافئة الحنونة مع الناس عامة وتحديدا مع الاصدقاء والاسرة وبالأخص حاجاته في الحصول على مكانة في مجموعته والسعي بشدة من اجل تحقيق هدفه (Goble, 1970, 39-40).

ان المواطنة لا تقتصر على مجتمع دون اخر فأينما وجد الانسان وجد المواطنة لا نه يعبر عن صحته النفسية وانتمائه لذاته واسرته ومجتمعه ووطنه ودينه وقوميته وان كان يتفاوت من حيث الشدة واللين من مجتمع الى اخر ،ومن جيل الى جيل اخر عبر الثقافات فالمواطنة ركز اساس في الحياة الاجتماعية (محفوظ، 2006، 1).

وتنشأ الصورة النمطية الجنسية من الأدوار المسندة اجتماعيًا للمرأة والرجل في المجال الخاص والعام، سواء في المنزل أو في مكان العمل وفي الأسرة، حيث ينظر إلى المرأة عادة على انها يجب توضع في اطار الأم، مما يضعها في تصنيف نموذجي لكونها داعمة او موفرة الرعاية. ومن المتوقع ان ترغب المرأة في الاضطلاع بدور الأم وان تتحمل المسؤولية الأساسية لاحتياجات الاسرة المعيشية. وينظر إلى نظرائهم من الرجال على انهم طموحون لأن الرجال عادة ما ينظر اليهم في مكان العمل على أنهم المعيل الأساسي لأسرته وبسبب هذه الآراء والتوقعات كثيرًا ما تواجه المرأة التمييز في المجال العام للمجتمعات.(السليطي،2015 :55)

تنبع مشكلة البحث من وجود عدة مظاهر تدل على ضعف العدالة سواء في إتاحة فرص التعليم للمراحل التعليمية حيث توجد فجوات في تحقق العدالة متمثلة في فرص الالتحاق بالتعليم والاستمرار فيه وفجوات في التحصيل الدراسي، وفجوات في الانفاق العام

على التعليم وتوزيع الخدمات بين المحافظات المختلفة عدم وجود توازن بين التعليم في الريف والحضر بين الجنسين مما يتيح فرصاً غير متكافئة في الحصول على التعليم، تدني الخدمة التعليمية المقدمة للفئات المجتمع وبخاصة ابناء الطبقات الفقيرة والتي اثرت على تحقق العدالة في التعليم ولتقدير الفرد احترامه لذاته يرتفع عندما يعرف (الاحساس المواطنة) وانه مقبول وذو كفاية ليرى نفسه عضواً في الجماعة لان هذه العضوية تمنحه الشعور بالقيمة عند الاخرين ونمو تقدير الذات ويولد تغذية راجعة وتدعم شعوره المواطنة.
وبناء عليه تمثلت مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

ماهي طبيعة العلاقة بين العدالة والمواطنة لدى طلبة الجامعة .

اهمية البحث :

أجمع المفكرين والفلاسفة المعاصرين على كون العدالة من القيم الاساسية للحياة الاجتماعية، إن لم تكن في المقام الأول من تلك القيم، وهو إجماع ظل ثابتاً برغم ما عرفته الحياة الإنسانية عبر العصور من متغيرات متواصلة، ولا تفسير لذلك إلا لكون مفهوم العدالة متجذراً في الفطرة الإنسانية وثيق الصلة بكل القيم الخلقية، كالعدالة والحق، فإذا كان المجتمع نسيجاً من علاقات التشارك والتعاون والتدافع بين أفراده وكان لكل فرد منهم حقوقاً مشروعة في ضوء ما يضعه المجتمع من قواعد وأعراف لتحديد تلك الحقوق وفض المنازعات بشأنها، فإن تحقيق مبدأ العدالة هو الذي يحقق التوازن والتناصف والتعاطي للحقوق في معترك الحياة الاجتماعية. (الطويل، 2000 :65).

ولكون العدالة من متطلبات عملية التنمية فهي ضرورة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي وتقوية الشعور للمواطنة ولإيجاد الدافع إلى الإنجاز، ومن ثمة لا تزال النظرة لتحقيق العدالة بين الأفراد في حالة التماثل هو لب العدالة الاجتماعية وجوهرها، فهي تسعى الى تمكين وتوفير وتحقيق تكافؤ الفرص تحقيقاً فعلياً يحتاج أن يحصل كل فرد على نصيب متكافئ من حق التعليم وحق العمل وحق كل فرص الحياه، وفقاً لاختلاف احتياجات

الافراد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتوفير كافة الخدمات الحياتية من تعليم وصحة وعمل، وكل الاحتياجات الأساسية للإنسان كما تقررها كافة المواثيق والقوانين الدولية في حماية الانسان لتحقيق الحجم الأمثل للعدالة الاجتماعية. (الديب، 2008: 167).

فالعدالة والقضاء على التفاوت الطبقي في المجتمعات المعاصرة لم يعد مجرد مطلب يتبناه دعاة الإصلاح الاجتماعي او مجرد هدف يتوخاه مخططو التنمية، فالقضاء أو التقليل من حدة التفاوت الاجتماعي وتحقيق قدر كاف من العدالة في إطارها الاجتماعي والسياسي من أهم الشروط الضرورية لإنجاح أي خطة تنموية حقيقية تهدف إلى تطوير أي مجتمع وتقدمه ووضوح هذه الحقيقة هو الذي دفع علماء التربية المعاصرين إلى مزيد من الاهتمام بدراسة العدالة في ميدان التعليم. (الشخيبي، 2002: 13).

تتحقق علاقة الفرد بالأخر او بالأخرين من خلال توافق الفرد الاجتماعي، وللتوافق الاجتماعي اثره البالغ في تطور شخصيته فهو يعني النجاح لهذا الفرد في تفاعله مع الناس ومع المجتمع، الفرد الذي يمتلك توافقا جيدا فان لديه مهارات اجتماعية جيدة كالقدرة على التعامل (بمرونة) مع الاخرين والقدرة على تقبل الاخرين والتعايش معهم (Hurlock, 1972, 487).

لذلك اهتم الكثير من الباحثين بهذه المفاهيم من خلال دراستهم ومنها دراسة (Kiang) الى ان مشاعر الفرد الايجابية نحو جماعته قادرة على التنبؤ بمدى شعور الفرد بالسعادة في الحياة اليومية.

ووجدت دراسة ها ميلتون (Hamilton 1978) وجود فرق بين الجنسين في تصرفاتهم وعلاقاتهم العاطفية وتفاعلهم الاجتماعي، وهذا يرجع الى دور الحب في التنشئة اذ وجد ان الذكور اكثر توافقا اجتماعيا من الاناث (Hergenhahn, 1986 ,126).

ويرى ادلر ان المواطنة له اهمية في تكوين الشخصية السوية حيث ان الفرد يدرك حالته كجزء من الجماعة الانسانية ولذلك يبحث عن المكانة في العائلة والمجتمع ويبدا منذ الطفولة البحث عن الارتباط بالأخرين لا نه جزء من المجتمع (Crier, 2008, 5).

تتضمن التربية من أجل المواطنة لمحتوى معرفي في حقوقها وواجباتها، إلا أنها تتعدى ذلك وتتجاوز إلى حد بعيد، فالتربية من أجل المواطنة لا تتوقف على مجرد تعلم الحقائق الأساسية المتعلقة بمؤسسات الدولة وديناميات الحياة السياسية فيها فحسب، وإنما تتضمن كذلك اكتساب الطالب لقاعدة عريضة من المهارات والميول والاتجاهات والفضائل والولاءات التي ترتبط ارتباطا وثيقاً بممارسة الفرد لأدوار المواطنة.

والطلاب لا يكتسبون تلك الفضائل والولاءات من مجرد دراسة مقرر دراسي داخل الجامعة فقط، وإنما يتعين أن تكون تلك الفضائل والولاءات حاضرة وفاعلة ومؤثرة من خلال النظام التعليمي بأسره، بعبارة أخرى إن التربية من أجل المواطنة تتأثر بالعديد من العوامل التي يأتي في مقدمتها ما يتعلمه الطالب بصفة عامة، وكيف يتعلمه، وطبيعة بيئة التعليم والمناخ الجامعي إلى الغير ذلك من عوامل تتعدى مجرد الدراسة "التقليدية" لمقرر دراسي هنا، أو وحدة دراسية في مقرر هناك (الشيبي، 1992، 91).

لذلك ينبغي تأصيل روح المواطنة بحيث يصبح إحدى الغايات أو المبادئ التي تشكل المنهج الدراسي بأكمله، وعندما تغرس قيم المواطنة في هؤلاء الطلاب وتكون الجامعة قد حققت هدفها وهو خلق مواطن صالح.

حيث تعد العدالة والانتماء قيمة من أهم القيم التي كانت ولا تزال موضع اهتمام معظم الفلاسفة والعلماء والمربين على اختلاف العصور، لما يلاحظونه من نقص في معارف التنشئة والشباب حول مسئوليات الانتماء والمواطنة، ووجود حالات اغتراب لدى بعض الشباب، عن المجتمع ومؤسساته، وعدم الوعى بعملياته، فضلا عن تدنى البرامج الدراسية التي تهتم بتعليم الحقوق والواجبات والمسئوليات المدنية في الجامعة والمجتمع ونظراً للبعد القيمي الكامن في "الانتماء" تتضح مسئولية الجامعة في تنمية قيم الانتماء .

اهداف البحث :

يستهدف البحث الحالي التعرف على :

1- مستوى العدالة لدى طلبة الجامعة.

2- الفروق بالعدالة وحسب متغير الجنس ذكور اناث .

3- قياس مستوى المواطنة لدى طلبة الجامعة .

4- التعرف على العلاقة الارتباطية بين العدالة والمواطنة.

حدود البحث:

يتحدد البحث الحالي بطلبة جامعة تكريت كلية التربية للعلوم الانسانية للدراسات الصباحية للعام الدراسي 2018- 2019.

تحديد المصطلحات :

العدالة عرفها كل من :

- هاشم (2006): "تعاون الافراد في مجتمع متحد يحصل فيه كل عضو على فرص متساوية وفعلية، لكي ينمو ويتعلم لأقصى ما يتيح له قدراته فهي تتصل بالجهود الرامية لتأكيد الفرص والحماية المتساوية لكل الناس في حدود النظم المعمول بها. (هاشم، 2006 :44).
- داود (2013): إعطاء كل فرد ما يستحقه وتوزيع المنافع المادية في المجتمع، وتوفير متساوي للاحتياجات الأساسية. كما أنها تعني العدالة في الفرص، أي أن لكل فرد الفرصة في الصعود الاجتماعي". (داود ،2013 :12).
- السليطي (2015): "نظام اقتصادي اجتماعي يهدف إلى ازالة الفوارق الاقتصادية الكبيرة بين طبقات المجتمع، تسمى أحياناً العدالة المدنية، وتصف فكرة المجتمع الذي تسود العدالة في كافة مناحيه بدلاً من انحصارها في عدالة القانون فقط،

بشكل عام لفهم العدالة الاجتماعية على أنها توفير معاملة عادلة وحصة تشاركية من خبرات المجتمع. (السليطي، 2015م، ص399).

تعريف الباحث النظري

العدالة بهدف خلق التكافؤ بين الجنسين وتمتعهم بكافة الحقوق والامتيازات في جميع مجالات الحياة .

التعريف الاجرائي:

الدرجة التي سيحصل عليها المستجيب لمقياس العدالة .

المواطنة عرفها كل من :

- **العيسوي (2008):** شعور الفرد بحب وطنه ويزداد نموه كلما شعر الفرد ان الوطن يقدم له الرعايا بمختلف مجالاتها النفسية والاجتماعية والتعليمية ويوفر فرص العدالة والحياة الكريمة والتعبير عن الذات .(العيسوي ،2008 : 19)
- **الكراسنة واخرون (2010):** عملية انتماء وانتساب الفرد لوطنه متفاعلاً معه قولاً وعملاً ومستعد لنصرته والذود عنه بكل ما يملك (الكراسنة واخرون ، 2010 :15).
- **البدري (2014):** هو استعداد الفرد للتوحد والاتساق مع راي الاقلية والالتزام بالقوانين والقيم الدينية والاجتماعية والاعتزاز بالذات الحضاري والفكري والحفاظ على تراث الوطن .(البدري ،2014 :13).

التعريف النظري للباحث

هو شعور الفرد بأنه جزء أساسياً من الجماعة التى يعيش معها وينتمى إليها ومرتبط بها ومتوحد معها، وأنه مسئول تجاه هذه الجماعة مع توافر المقومات الأساسية للجماعة لدى الفرد على أن تعمل هذه الجماعة على إشباع حاجات الفرد ورغباته.

التعريف الاجرائي:

الدرجة التي سيحصل عليها المستجيب لمقياس المواطنة .

الفصل الثاني

اطار نظري

أرست الشرائع السماوية السمحاء العديد من الاسس والقواعد التي تنظم العلاقات بين الافراد ومن بينها وأهمها ترسيخ مبدأ العدالة باعتباره من اهم القيم التي تحقق التفاعلات الايجابية وتعزز العلاقات الإنسانية بين البشر وتحقق للمجتمع قوته وتماسكه كما تحقق السعادة لكل من الفرد والجماعة.

فالعدالة ليست وليدة الواقع بل هي قيمة إنسانية جوهرية تعود أصولها إلى الاديان السماوية الثلاث (اليهودية– المسيحية – الاسلام) التي أكدت جميعها على ضرورة تحقيقها، ثم جاءت الفلسفة التربوية الحديثة والمعاصرة لتقدم تفسيرات لها، مؤكدة على أن السلام الشامل لا يتحقق سوى بتحقيق العدالة. (الدهشان، 2015: 103).

في أواخر القرن التاسع عشر وبالمجتمعات الغربية بدأت الحركة نحو العدالة الاجتماعية، للسماح للمرأة بالتصويت والتعيين في المناصب بالانتخاب وحدثت تغييرات كبيرة في حقوق الملكية الخاصة بالنساء، وخاصة فيما يتعلق بحالتهن الاجتماعية. (على سبيل المثال راجع، قانون الملكية للنساء المتزوجات لعام 1882.) .وفي ستينيات القرن العشرين، تطورت حركة أكثر شمولية للمساواة الاجتماعية معتمدة على تحرر المرأة والنسوية. وكانت القضية الرئيسية هي أن حقوق المرأة يجب أن تكون هي نفسها التي يتمتع بها الرجال. كما استمرت في التركيز على قضايا أخرى محددة مما يجعل انعدام العدالة بين الرجل المرأة ومصدر قلق اتجاه روح المواطنة.(نصر،2003 : 67).

نشاة مفهوم العدالة وتطوره:

قبل الحديث عن مفهوم العدالة والمعاني التي اتخذها عند الفلاسفة والمفكرين والارتباط ما بينه وبين المفاهيم الأخرى، لابد أن نتحدث عن النشأة التاريخية لهذا المفهوم وعند مختلف الشعوب والأمم ذلك أن لكل أمة من الامم الحديثة هي امتداد لأمة قديمة

والشرائع الحديثة هي امتداد لشرائع قديمة وعصور متعاقبة لمراحل تطورها وإذا كان حاضر كل أمة من الأمم ان يفهم فهماً صحيحاً إلا بمعرفة ماضيها، وشريعة كل أمة مقياس لحضارتها وصورة لحياتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

فالعدالة مطلب الناس جميعاً ومنذ قديم الزمان والبشرية تتطلع اليه وتجاهد من أجله ومن أجل ذلك تتأكد أولية العدل وأسبقيته على كل القيم والمثل خاصة فيما يتعلق في النظم الاجتماعية فعلى حين دار مضمون العدالة في الامم والحضارات الانسانية حول معاني الفضيلة والقانون والحق وتحقيق السعادة والخير المشترك للمجموع. (رمزي، واخرون، 2007: 40).

فقد وجدت العدالة منذ أقدم العصور والحضارات رموزاً لها في الأساطير والشعر والنحت والعمارة بوصفها مطلباً جوهرياً يثير بشكل صارخ أو صامت أي إنسان على أساس قوة وجوده ويعبر في الوقت ذاته عن الشكل الذي يتحقق في إطاره ذلك الإنسان. (بلتيش، 1981 : 30).

اوضح أفلاطون في أعماله الفلسفية العديدة والمتنوعة التي وضعته في المرتبة الاولى لكبار المفكرين يظهر انه ابتدع نظرية الافكار البدائية مثل فكرة العدالة والجمال والشيء الحسن، إذ يرى أن هذه الافكار لا يمكن ان يستنتجها الشخص على اساس عواطفه انما اودعت في اعماقه بواسطة الخالق فقد كان افلاطون فيلسوفا مولعاً بالمثالية القائمة على العدالة. (الحنفاوي،1995: 86).

وأشار في كتابه "الجمهورية" أن معظم الافراد يرثون صفات وخصائص الاباء وبالتالي فان الافراد يولدون غير متساوين بالفطرة ومن ثم يجب أن يوضع كل فرد في المكان او العمل الذي يتناسب مع كفاءته واستدل على ذلك بأن بعض الفلاسفة والملوك كانوا قادرين على اكتساب نوع المعرفة التي تمدهم بالأفكار باستمرار وتضمن أنهم سوف يكونون حكاماً بالعدل أما أفراد المجتمع الآخرون فلهم الحق في دور محدود حسب قدرات كل منهم. (بدران،2002: 87).

واعتبر أفلاطون العدالة والعدل في التعليم حقا من حقوق الانسان يتأثر بالوراثة والذكاء أكثر من تأثره بالبيئة وهذا أمر غير مرغوب فيه فالعدل عنده يتمثل في أن يوضع كل فرد في الظروف التي تناسب صفاته الوراثية وعلى البيئة أن تسهم في تنمية تلك الصفات والقدرات، بينما تقتضي العدالة عند أرسطو العدالة بين الافراد في حالة التماثل والمغايرة في المعاملة في حالة الاختلاف او عدم التماثل وتتحقق العدالة في حالة الاختلاف من خلال اتباع مبدأ الاستحقاق أو الجدارة. (سليمان، واخرون، 1999: 1).

ظهر مصطلح العدالة في أواخر القرن التاسع عشر وكان تاريخه عموماً هو تاريخ الحركات الاجتماعية والسياسية التي طالبت بحقوق الفئات الفقيرة والفئات المضطهدة بصفة عامة فعرف الازدهار مع ازدهارها وتراجع بتراجعها لذلك طبعت النظريات التي تصارعت على مر العقود بموقعها من هذا الحراك الاجتماعي فكانت إما ساعية لتبرير التفاوت الاجتماعي بين المواطنين بتطبيعه وإما باحثة عن سبيل القضاء على هذا التفاوت دون أن يلغي ذلك الدرجات المختلفة في هذا التوجه أو ذاك. (مطر،215:2015).

كما ظهرت العدالة أول مرة في لغة الاشتراكيين ثم أقرها الاقتصاديون الذين يرون أن علم الاقتصاد لا يقتصر على وصف الحوادث وحسب بل يتطلع إلى تنظيم توزيع الثروات حسب معايير أخلاقية مع وضع الاقتصاد في خدمة الانسان بما يحقق لهم مطلب العدالة. (العوا، 1982: 9).

فهي بذلك تؤكد على تعاون الافراد في مجتمع متحد يحصل فيه كل عضو على فرص متساوية وفعلية لكي ينمو ويتعلم لأقصى ما تتيح له قدراته فهي تتصل بالجهود الرامية لتأكيد الفرص والحماية المتساوية لكل الناس في حدود النظم المعمول بها. (هاشم، 2005: 44).

اوضح"انتوني كونتين" رؤيتان في العدالة إحداهما سلبية والأخرى إيجابية: الرؤية السلبية حول العدالة هي ان الدولة ان لا تعامل المواطنين على أساس التمييز والتفرقة ألا في المجاملات التي بنظرها هناك وجود للتمايز والاختلاف بينما بناء على الرؤية الايجابية

للمساواة على الدولة رفع وإلغاء الامتيازات واللا مساواة الطبيعية بين المواطنين او القيام بتعويضهم. (كون،2013 :23).

مفهوم العدالة في التعليم:

يحظى مفهوم العدالة في التعليم باهتمام مكثف ليس فقط في رسم سياسات السياسي الرسمي ويقتضي تحقيق العدالة من حيث وضع التعليم على اساس الاولويات في سياسات التنمية فالتعليم يمكن أن يكون قاطرة التقدم في اي مجتمع من المجتمعات وعليه تقوم النهضة المجتمعية الشاملة وتزداد أهميته في العالم الجديد عالم كثافة المعرفة والتطور التكنولوجي الهائل والانفتاح على العالم من خلال الثورة الاتصالية التي لم يسبق لها مثيل، الحق في الالتحاق بالتعليم بصرف النظر عن المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي للأسرة، كما تعنى الحق في مواصلة التعليم دون عائق إذا كانت ميول وقدرات واستعدادات المتعلم تسمح بذلك (رمزي، واخرون،2007: 115).

تناول الدهشان مفهوم العدالة في التعليم لكل فرد فرص متكافئة مع غيره للالتحاق بالتعليم والاستمرار فيه بقدر ما تؤهله قدراته واسعدادته العقلية وألا يعوقه أيُّ عامل خارجي. (الدهشان،1993: 31).

اوضح هارون ان العدالة في التعليم حق من الحقوق العامة التي تكفلها الدولة في إطار تكافؤ الفرص وفتح المؤسسات لكل من يرغب فيه من فئات المجتمع كافة والتغلب على تلك العوائق بما في ذلك الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي الى تفاوت بين المتعلمين. (هارون،2000: 22).

يعد مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية توفير فرص تعليمية لكافة افراد المجتمع بصورة متكافئة ومتساوية وعادلة لتنمية قدرات وإمكانيات كل فرد الى اقصى ما يمكن أن تصل اليه هذه القدرات والإمكانيات بصرف النظر عن الاحوال والظروف المحيطة به. (أحمد،2005: 17).

ويستند مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية على مسلمه أساس مؤداها أن الفرص التعليمية لا تعنى التعليم في المدارس على اختلاف انواعها فقط وإنما تشمل أيضاً الوان والبرامج التعليمية المنظمة وأنواع التدريب في أثناء العمل أو قبله من كل تلك النشاطات التربوية وأن تكافؤ الفرص التعليمية معناه أن يجد كل فرد في المجتمع الفرصة في أن يتلقى لون التعليم الذي يتناسب ومواهبه واستعداداته. (الديب، 2008: 167).

فالتعليم المجاني جانب من جوانب الانطلاق نحو تحقيق العدالة في التعليم، إذ يشكل المستوى الاقتصادي للأسرة معوقاً للاستفادة من التعليم المجاني إلى أقصى درجة، فالفقراء غالباً لا يستفيدون كثيراً من الخدمات التعليمية وذلك لعجزهم عن الوصول اليها وعن توفير متطلباتها المادية. (نصر،2003: 44).

كما يمتزج مفهوم العدالة والكفاءة التعليمية من خلال اتاحة الفرص التعليمية مع نوعية الطالب الذي يخرجه النظام التعليمي أو من مخرجات التعليم التي تتصف بالجودة والتي تتحقق فيها المواصفات والمعايير التي وضعت لها والوسائل المستخدمة في النظم التعليمية، كنوعية البرامج والمناهج والكتب والمعلمين، والتي نستدل منها على مدى عدالة وكفاءة النظام التربوي. (خليفة، 2004: 404).

الاعلان العالمي لحقوق الانسان (1948):

حرصت المواثيق الدولية ودساتير الأمم على اختلاف توجهاتها وتباين نظمها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على تأكيد العدالة بين الافراد في الحقوق والواجبات العامة فبعد أن أفصحت المادة الاولى من الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر (1948) عن العدالة والعدالة بين جميع البشر، إذ يولد جميع الناس احرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق والواجبات وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح العدل والاخاء، إذ أريد للبشر الأ يضطروا آخر الامر إلى التمرد على الطغيان والاضطهاد، كما نصت المادة الثانية منه على أن للإنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المنصوص عليها في الاعلان دون تفرقة أو

تمييز من أي نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصرية أو اللون أو الجنس، أو اللغة، كما ينص الاعلان العالمي لحقوق الانسان على أن" لكل انسان الحق في التعليم، وتوضح هذة المادة عدداً من المبادئ التي يتوجب مراعاتها لتحقيق هذا الهدف من أهمها [1]:

1. أن يكون التعليم الاولي إلزامياً ومجانيا في مراحله الاولية الاساسية في الاقل، وأن يكون التعليم الفني المهني في متناول الجميع.
2. أن يوجه التعليم نحو تنمية الشخصية الانسانية تنمية كاملة.
3. أن يتاح التعليم العالي للجميع على السواء، على اساس الجدارة والكفاءة. (رمزي واخرون، 2002: 8).

وقد عمل العراق ساعياً الى جعل التعليم وخصوصاً الاساسي الزامياً ومجانياً، وذلك عندما قامت ثورة (1958) فقد اولى العراق اهتماماً كبيراً الى التعليم وجعله في متناول الجميع مع محاربة التمييز في التعليم وذلك من خلال عقد الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في التعليم.

الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم (1960):

أما فيما يتعلق بالعدالة وعدم التمييز في مجال التعليم على وجه التحديد، فنجد أن اتفاقية اليونسكو بشأن مكافحة التمييز في مجال التعليم لعام 1960 تشكل "بصفة عامة"، صكا رئيسياً في ذلك الجانب، كونها لا تسعى إلى القضاء على التمييز في مجال التعليم فحسب، وإنما تدعو كذلك إلى اعتماد تدابير ايجابية لتعزيز تكافؤ الفرص والعدالة في المعاملة، حيث عرفت الاتفاقية معنى "التمييز" في إطار التعليم، بأنه أي تمييز أو استبعاد

(1) الاعلان العالمي لحقوق الانسان والذي صدر بموجب قرار الجمعية العامة للامم المتحدة في 10 كانون الاول/ ديسمبر 1948، إذ تنص المادة (26) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لكل شخص الحق في التعليم، ويجب ان يكون التعليم في مراحلة الاولى والاساسية بالمجان وان يكون التعليم الاولي إلزاميا.

أو قصر أو تفضيل على أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين، أو الرأي السياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الحالة الاقتصادية أو المولد، يقصد منه أو ينشأ عنه إلغاء العدالة في المعاملة في مجال التعليم، أو الإخلال بها، ولا سيما ما يأتي:

1. حرمان أي شخص أو جماعة من الاشخاص من الالتحاق بأي نوع من أنواع التعليم في اي مرحلة.
2. فرض أي شخص أو جماعة من الاشخاص على نوع من التعليم ادنى مستوى من سائر الانواع.
3. إنشاء او بقاء نظم أو مؤسسات تعليمية منفصلة لا شخاص معينين أو لجماعات معينة من الاشخاص غير تلك التي تجيزها أحكام المادة.

وقد حرص العراق على تهيئة الظروف المناسبة لتمكين كل فرد من افراد المجتمع من التمتع بحقوقه المدنية، ولاسيما في التعليم، فكل يأخذ فرصته في التعليم، إذ تم دخول العراق كأحد الاطراف في اتفاقية العهد الدولي الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. (قطران،2004: 66).

نشاة المواطنة

لقد ترافق ظهور المواطنة والانتماء مع بداية ظهور الوجود الانساني، فمنذ وجد الانسان وجدت ظاهرة المواطنة، هذه التي تطورت عبر التاريخ وتنوعت بتنوع التطور الاجتماعي والانساني للبشرية واختلافاته الفكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وشكلت ظاهرة المواطنة بداية اجتماعية للإنسان وحبه للديمومة والبقاء، وعبر الانتماء تبرز الهوية في ضوء انتماء الفرد الاجتماعي او المهني او الثقافي (صالح، 2007 : 68).

ويقصد أرسطو بالعدالة مراعاة التناسب في توزيع المكافاة والجزاءات بين الافراد ويرى أنها نوعان أحدهما ينتمي الى الطبيعة والأخر مصدره القانون أو العرف، والنوع

الثاني أسمى من عدالة القانون ويقسم أرسطو النوع الاخر الى قسمين: أحدهما عدالة توزيعية بمعنى توزيع الخيرات والمكافآت بين مستحقيها ويحكم هذه المسألة مبدأ النسبية الهندسية، اذ يجب على الدولة ان تراعي مميزات الافراد ومواهبهم وتمنح كلا منهم على قدر كفاءته ووفق هذا التصور للعدالة التوزيعية يرجع ارسطو وجود الرقيق كطبقة دنيا في المجتمع لعدم قدرتهم الذهنية على التمتع بصفة المواطنة: أما الثاني فهو العدالة التعويضية التي تشير الى تعويض الفرد لما يفتقده من امكانيات مادية. (بدران،2002: 89).

يزداد شعور الفرد بالأمن والتقدير الاجتماعي كلما ازداد اعتداده بنفسه حين ينتمي الى جماعة قوية يتقمص شخصيتها ويوجد نفسه بها : كالأسرة او المدرسة او النادي وتتبت هذه الحاجة في احضان الاسرة من علاقة الطفل بأمه وافراد اسرته فاذ وجد الطفل الصغير الاشباع والمتعة في صلته بأمه مال بالتدرج وعن طريق التعميم ان يلتمس الاتصالات الاجتماعية بالناس لا رضاء "جوعه الاجتماعي " ثم تعزز هذه الحاجة او يحبطها بعد ذلك التجارب التي يمر بها الفرد . ومتى ارضيت هذه الحاجة وشعر الفرد بالانتماء الى جماعة معينة زاد ولاؤه لها وشعوره بانه جزء منها، يصيبه او يصيبها وهكذا يكون الشعور بالانتماء من العوامل المهمة في (تماسك الجماعة) كل جماعة (جماعة الزوج او الزوجة ، جماعة العمال ، وجماعة اللاعبين وجماعة المواطنين والوطن (راجح، 2009:15) .

الحاجة الى الانتماء او المواطنة لا تقتصر على مجرد ميل الفرد الى الوجود في الجماعة بل ان قوامها هو شعور الفرد بانه جزء متكامل من جماعة يتعاون افرادها ويتساندون ويهتم بعضهم ببعض ، مما يقوي الشعور بالانتماء الى الجماعة قيام الفرد بعمل يقيده فالفرد الطفيلي الذي يأخذ ولا يعطي ولا يشعر شعوراً مكتملاً بالانتماء والامن . والطفل يحس بذلك في سن مبكر فتراه يميل الى عمل اشياء بالمنزل اي الى مساعدة

امه وابيه ، وهذا الميل يجب ان تنميه في نفسه منذ الصغر حتى لا يهرب من تحمل المسؤولية في المستقبل(راجح ، 2009 :25).

حيث اننا نولد ككائنات حية، الا اننا نتكون من خلال تجربتنا في العالم الاجتماعي فاللغة والفكر يتطوران في سياق الواقع الاجتماعي حيث يكتسب الفرد شخصيته بهويته الفريدة الخاصة به، ان السمات البشرية كالمشاركة الوجدانية ، والعطف، والاخلاقية ، لا يمكن ان تظهر الا من خلال تفاعلنا مع الناس الاخرين والمهمين في حياتنا وان السنوات المبكرة من حياة الانسان مهمة لتكوين الارتباطات والعلاقات الاجتماعية المهمة والعلاقات المستقرة مع الاخرين وان العلاقات المتذبذبة والغير مستقرة مع الاخرين تفرز اثار جانبية ضارة في بناء العلاقات الاجتماعية (هانت ، هيلتن 1988: 280) .

علماء النفس والمواطنة

وتناول الكثير من علماء النفس مفهوم المواطنة او الانتماء حيث يرى ادلر ان الانتماء له اهمية في تكوين الشخصية السوية حيث ان الفرد يدرك حالته كجزء من الجماعة الانسانية ولذلك يبحث عن المكانة في العائلة والمجتمع ، ويبدا من الطفولة البحث عن الارتباط بالأخرين لأننا جزء من المجتمع. (Diener,2002).

وينظر "Fomm" الى مفهوم الحب بطريقة عقلانية فلسفية نفسية ليؤكد ان للحب اشكالاً متعددة فالحب لديه ليست علاقة عاطفية ذات انفعالات جياشة ولا يرتبط بعالم الاسرة المسيطر من قبل الذكر بل هو فن يتطلب المسؤولية والاحترام والنظام والتركيز والصبر والاهتمام وهو موقف عام من الحياة يتنافى مع النرجسية ويتضمن الموضوعية والعقلانية والتواضع .اي يقتضي المعرفة وبذل الجهد وهو ليس احساساً تابعاً للذة بل هو فن كالحياة تماماً تتعلمه كما تتعلم فن الموسيقى والتجارة (ديوب،2007:403).

وقدم فروم خمس حاجات اساسية ليصل الانسان الى درجة التوافق الاولى هي الحاجة الى الانتماء وبحسب راي فروم يمكن فهم الانسان اجتماعياً بدلالة العلاقة بين

بعضهم البعض وان سايكولجية الفرد اساساً سايكولوجية اجتماعيه . (Phinney others,2007,p.123)

ويؤكد فروم على التواصل النشيط والابداعي بين الافراد من جهة وبين الطبيعة من جهة اخرى ، وفي مجال الفكر فان هذا التواصل الانتاجي النشيط يعبر عنه بالفهم الصحيح للعالم بالعقل، كما يعبر عن التواصل والتواجه الانتاجي في الحب والالفة والانتماء مع الطبيعة على محافظة الانسان على الاحساس بالسلامة والاستقلال(فروم ،2009: 138).

اما ماسلو فرأى ان الحاجات Needs هي التي توجه السلوك البشري وهي التي تدفعه وتقوده الى وجهة معينة اذ يحدد ماسلو خمس حاجات اساسية يستطيع الفرد خلالها تحقيق الشخصية السوية عبر ترتيب هرمي للحاجات، وهي الحاجات الفسيولوجية ، حاجات الامن ، حاجات الانتماء والحب، حاجات التقدير والاحترام ، حاجات تقدير الذات، ويقول ماسلو انه عندما يتم اشباع حاجات الانسان الفسيولوجية وحاجاته الى الامن على نحو معقول ومقبول تبدا حاجات الانتماء والحب في الظهور وتتمثل بحاجات الفرد الاجتماعية وهو الشعور بالمحبة والانتماء والتقبل (عبده ،1998: 38).

كما تمثل حاجة الانتماء والحب عند ماسلو محاولة لان يكون الفرد محبوباً ينشد الحنان والصحبة والتعاطف وعقد الصداقات والولاء للأخرين والانتماء اليهم نتيجة الانتماء للجماعة وهي تتجنب الابتعاد عن الاخرين مع الشعور بالالفة معهم (حسن ، 2008: 24).

واكد فرويد ان الحب والعمل يمثلان ضرورتين للحياة المكتملة التكيف والعمل الذي نؤديه يحدد الى حد ما خيارنا للأصدقاء وهواياتنا الترويحية في وقت الفراغ ويحدد طراز حياتنا، فهو يعمل اثارا واسعة على النمو النفسي للكبار (هانت ، هيلتن، 1988: 233).

ولقد لاحظ كل من تاجفل وتيريز(Tajfel and Turner) (1979) بانه في الحياة الواقعية يكون كلا طرفي السلسلة المتصلة بين الافراد – بين الجماعات غير محبذين اذ لا

يمكن للسلوك ان يسلم من تأثير الانتماء للجماعة والصفات الشخصية هذه النظرية تساعد في فهم مجال وحيز العملية الجماعية والعلاقات بين الجماعات . (Brown and Capzza,2000,p.4).

اما الشبيبي فيرى ان الانتماء هو حاجة انسانية ضرورية لتحقيق تماسك المجتمع عن طريق تبني الافراد لمثاليات ومعايير وقيم المجتمع ومقتنيات السلوك التي ، وليس معنى تبني مثاليات ومعايير وقيم المجتمع ان يصحب الافراد جميعهم نسخة واحدة للطاعة العمياء ويكون تبني هذه المعايير والقيم بما يسمح نمو الذات، فلا تضيع ذات الفرد (الشبيبي، 1992: 13).

ويعتقد الباحثون في العلوم النفسية والاجتماعية ان الاضطرابات النفسية الناتجة عن ابعاد الافراد عن المشاركة في النشاطات الاجتماعية او اقصاء انتمائهم الى طائفة ما ، يعمل على خفض الرغبة لديهم في تنظيم ذواتهم كما يعمل على تقليل التزامهم بالأعراف والمعايير الاجتماعية ، فضلاً عن فقدان الرغبة للتخطيط في الحياة (Baumeister,2005,p,22).

الدراسات السابقة العدالة:

دراسة كميل لى (Camille Lee 2010) تجسيد العدالة دراسة حالة استكشافية لمدارس المرحلة المتوسطة".

أستخدم الباحث في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الاستكشافي. توصلت نتائج الدراسة:

1. ضرورة العدالة في الحصول على فرص التعليم وفهم المناهج الدراسية، والعدالة في الوصول الى المكانة العالية والمهارات بالنسبة لبعض الذين أجريت معهم المقابلات.
2. أن تنفيذ العدالة في التعليم نظريا في سياقات حقيقية هي عملية معقدة للغاية، لكن التطور ليس مستحيلا، وتقدم الدراسة النتائج من خلال تحليل البحث عن

طريق المشاركين في الردود على الاسئلة والبحوث التي انبثقت عن البيانات. (Camille Lee: 2010 :p91).

دراسة محمود (2015) العدالة في فكر أبن رشد وتطبيقاتها التربوية".

هدف البحث التعرف على العدالة في فكر ابن رشد وكيفية تطبيقها التربوي. اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهج الوصفيَ التحليلي.وتوصلت نتائج البحث:-

1. إن فلسفة ابن رشد كانت شاملة لكافة مجالات الحياة الأساسية، التربوية، والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية فلم يترك مجالاً إلّا وتطرق إليه من خلال فلسفته.
2. إن العدالة قيمة أساسية تحتل موقع القيادة في النظام التربوي الذي يتطلع إليها ابن رشد في بناء إنسان واعي قادر على أحقاق العدل والعدالة وحفظ حقوق وكرامة الإنسان.
3. إن مفهوم العدالة ليس بمعزل عن التربية بل أنَّ كل واحد منها يفسر الآخر، فهي بمفهومها القيميّ والتربويّ تعزز روح المواطنة لدى الطلبة وتعمل على تقوية روح الانتماء والدفاع عن الوطن ضد أيّ اعتداء خارجي. (محمود،2015: 126).

المواطنة:

والانتماء وعلاقتهما بالاهتمام الاجتماعي عبدالحسين 2015:

هدفت الدراسة قياس متغيرات الانتماء، والاهتمام الاجتماعي، فضلا عن قياس العلاقة التنبؤية بين متغيرات البحث المستقلة والانتماء، والمتغير التابع الذي يضم اربع مجالات وهو الاهتمام الاجتماعي. واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي الارتباطي حيث تم اختيار العينة بالطريقة العشوائية العنقودية، بلغ حجم العينة400 طالب وطالبة بواقع207 ذكور و193 انثى ، 20 فقرة لمقياس الانتماء معتمدة نظرية كليسر، اما مقياس الاهتمام الاجتماعي بواقع26فقرة معتمدة نظرية ادلر .وتوصل نتائج الدراسة الى واشارت النتائج

الى ان ظاهرة الانتماء والاهتمام الاجتماعي موجودة وبدلالة احصائية لدى مجتمع الطلبة باستعمال الاختبار التائي لعينة واحدة، في حين ان تحليل العلاقة التنبؤية باستعمال تحليل الانحدار المتعدد اشار الى ان متغير الانتماء ينتج الاهتمام الاجتماعي. وان هناك تجمع من الانتماء وهي(الحب، والاصدقاء) تتنبا بصورة مختلفة لكل عامل من عوامل الاهتمام الاجتماعي الاربعة والتي هي الانسجام، التعاطف، والالتزام، منفعة الاخرين (عبدالحسين ،2015: 5).

الفصل الثالث

منهجية البحث واجراءاته

يتضمن هذا الفصل عرض اجراءات البحث الحالي من حيث تحديد، مجتمع البحث، وعينته المقاييس اللازمة لتحقيق اهداف البحث الحالي، والوسائل الاحصائية المستخدمة في تحليل البيانات ومعالجتها. استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي لملائمته للدراسة الحالية، لا نه يهتم بالكشف عن العلاقات بين متغيرين او اكثر والتعبير عنها كميا من خلال معاملات الارتباط بين المتغيرات .

مجتمع البحث: يتألف مجتمع البحث الأصلي من طلبة جامعة تكريت كلية التربية الدراسات الصباحية وللاختصاص والإنساني وقد بلغ عدد طلبة الكلية 4579 طالباً وطالبة، إذ بلغ عدد الطلاب (2579)، في حين بلغ عدد الطالبات (2000).

عينة البحث:

تألفت عينة البحث من 400 طالباً وطالبة اختيروا بالطريقة العشوائية العنقودية من أقسام كلية التربية ، وبواقع 207 طالباً و193 طالبة موزعين على أربع اقسام .

أدوات البحث:

اعتمد الباحث على مقاييس استعملت كأدوات قياس للتحقق من أهداف البحث تغطي متغيرات الدراسة الحالية ومجالاتها وهي مقياس العدالة (الساعدي 2017) المتضمن (40) فقرة موزعة على اربعة ابعاد بالتساوي وهي الصداقة ، الثقة بالنفس ،تقدير

الذات ، الكفاءة الذاتية وبدائل اوافق موافق لحد ما نادرا ومقياس الانتماء (البدري 2014) المتضمن (38) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات هي الاحساس بالانتماء ،الالتزام بالقوانين ، العلاقات الاجتماعية اربعة بدائل تعطـــى لهـــا الاوزان (دائمـاً، أربعة)، (غالبـاً ،ثلاثة) ،(نادراً اثنان)، (وابداً درجة واحدة) للفقـرة الايجابية، والعكس للفقرة السلبية.

الخصائص السيكومترية للمقياس .

صدق المقياس: يعد الصدق من الصفات المهمة للقياس، وإنّ المقياس الصادق هو أنْ يقيس ما وضع من اجله بشكل جيد .استخدم الباحث انواعاً من الصدق لبيان صدق المقياس الحالي وكما يلي :-

1- الصدق المنطقي: وضع الباحث تعريفاً للعدالة والمواطنة وتحديد مجالاته وأعداد الفقرات لكلَّ مجال مما تحقق هذا النوع من الصدق .

2- الصدق الظاهري: استخراج الصدق بعرض المقياسين على مجموعة من المختصين في مجال العلوم التربوية والنفسية للتأكد من مدى ملاءمة فقرات المقياسين لبيان مدى صلاحية الفقرات وحكمهم عليها وبفقراته البالغة (40) فقرة وبدائله الثلاثة و (38)فقرة لمقياس الانتماء وبدائله الاربعة ،وبعد جمع آراء السادة المحكمين وتحليلها باستعمال النسبة المئوية لمعرفة دلالة الفروق بين أراء السادة الخبراء والمحكمين ، أظهرت النتائج صلاحية جميع فقرات المقياسين وبنسبة 100 % عند مستوى (0,05) من بين (8) للسادة الخبراء والمحكمين.

ثبات المقاييس:

قام الباحث بتطبيق المقياسين العدالة والانتماء على عينة عشوائية مؤلفة من (40) طالباً وطالبة لكل مقياس من طلبة كلية التربية واعادة تطبيق المقياس بعد التطبيق الأول وبفاصل زمني مقداره 14 يوماً، وبعد استعمال معامل ارتباط بيرسون للتعرف على طبيعة العلاقة بين درجات التطبيق الأول والثاني ، ظهر أن معامل الثبات لمقياس العدالة بلغ (0,88) ، ومقياس الانتماء بلغ (86،.) وتعد هذه القيم ايجابية ويمكن الركون إليها.

(الفا كرونباخ Alpha Cronbach):

استخراج الباحث ثبات المقياسين بطريقة معامل(الفاكرونباخ) ، والتي تقيس الاتساق الداخلي والتجانس بين فقرات المقياس وقد بلغ معامل الثبات بهذه الطريقة (0.87) لمقياس العدالة و (89،.) لمقياس الانتماء وهو معامل جيد يشير إلى تجانس المقياسين.

التطبيق النهائي: بعد الانتهاء من اعداد المقياسين واستكمال اجراءات الصدق والثبات المكون من (40) فقرة وبدائل ثلاثة وستكون اعلى درجة 120 واقل درجة 40 ومقياس الانتماء والمكون من (38) وبدائله الاربعة وستكون اعلى درجة 152 واقل درجة 38 وتحقيقاً لأهداف البحث طبق الباحث المقاييس الخاصة بالبحث معاً بصيغتها النهائية في المدة من (2019/2/25) ولغاية(2/27 /2019) على عينة التطبيق النهائي البالغة (400) من طلبة كلية التربية للعلوم الانسانية.

الفصل الرابع

عرض النتائج وتفسيرها

الهدف الاول التعرف على مستوى العدالة لدى طلبة الجامعة:

تحدد الهدف الاول في هذا البحث بقياس مستوى العدالة لدى طلبة الجامعة وتشير المعالجة الاحصائية الى ان الوسط الحسابي لدرجات افراد عينة البحث البالغ عددهم (400) طالباً وطالبة بلغ (70.51) وبأنحراف معياري قدره (9.099) ووسط فرضي بلغ (60) ولغرض موازنة الوسط الحسابي لدرجات عينة البحث بالوسط الفرضي للمقياس تم استعمال الاختبار التائي لعينة واحدة.

واظهرت هذه النتيجة على وجود فروق طفيفة بين طلبة الجامعة على مقياس العدالة وهذا دليل إلى أن أفراد العينة لا يشعرون بعدم العدالة، تعد هذه النتيجة ايجابية

فرغم كل المعاناة والظروف القاسية التي مر بها الفرد العراقي ولايزال يمر بها فانه مايزال محتفظا بمبادئه وقيمه فان افراد العينة والمتمثلة بطلبة الجامعة كانت فرص اكتسابهم للاساس الذي يحتاجونه لتطوير شخصياتهم المتماسكة ونمو تفكيرهم ومعتقداتهم واعمالهم في مراحل متقدمة من طفولتهم كانت تسير بشكل جيد . وحين يقوم اساس العدالة والعدل على ركيزة متينة فانه بالإمكان اضافة فضائل اخرى لشخصيته التي تقودهم نحو حياة المسؤولية والسلوك السوي ورسم مستقبلهم الذي يعد قالبا لشخصيتهم وتحديد انسانيتهم .

الهدف الثاني التعرف على مستوى العدالة على وفق متغير الجنس(ذكور- وإناث).

أظهرت النتائج أن متوسط درجات الذكور (77.53) درجة ، وبانحراف معياري قدره (13.57) و متوسط درجات الإناث (69.31) درجة ،وبانحراف معياري مقداره (12.09) درجة ، على مقياس العدالة وجود فرق دال إحصائياً بين الذكور والإناث في مستوى العدالة التي يعانون منها طلبة الجامعة بتطبيق الاختبار التائي لعينتين مستقلتين وعند مقارنتها بالقيمة الجدولية عند مستوى دلالة (0,05) وبدرجة حرية (119) والتي تبلغ (1,96) اتضح أن القيم المحسوبة أعلى من القيمة الجدولية وهذا يشير إلى وجود فروق بسيطة في العدالة بين الذكور والإناث ولصالح الذكور. ورغم أن متوسط القيم لدى الذكور هو أعلى من المتوسط الفرضي للمقياس أي أنهم يمتلكون قيماً بدرجة جيدة ألا إنها لا ترقى لمستوى الفروق مع الإناث وهذا قد يكون بسبب الظروف وضراوتها التي عاشها العراق وهذا دليل إلى أن أفراد العينة لا يشعرون بعدم العدالة، ويعود ذلك، من وجهة نظر الباحث، إلى توافر العدالة الاجتماعية وسبب ذلك هو الوعي الثقافي الذي يتحلى به معظم تدريسيي الجامعة، وإدراكهم لذواتهم والبيئة الاجتماعية المحيطة، وعلى الاصعدة المختلفة، بحكم الانفتاح الفكري، والانعتاق من التعصب الفكري والعنصري بأنصاف الطلبة في مجال التعليم . الذي يدفع بصاحبه إلى استشعار المظلومية، وفَقد المعيارية، بغض النظر عن إمكانية تحقيق ما يرغب به من عدمها من دون الانتباه إلى الوضع العام، ولاسيما في

ظروفٍ كالظروف التي يمرّ بها العراق، من تصعيدٍ على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي؛ فضلاً عن ان دوّر التدريسي في الجامعة بعيد كل البعد، وهذا ما ينبغي أن يكون، عن النزاعات العرقية والأثنية وغيرها، كونه لا يتعدى الجانب الأكاديمي، وان مجتمع الجامعات يمثل كل أطياف المجتمع، من حيث الانحدار العرقي والديني والسياسي.

الهدف الثالث قياس مستوى المواطنة لدى طلبة الجامعة

تحدد الهدف الثالث في البحث الحالي بقياس المواطنة لدى طلبة الجامعة ، ولقد افادت المعالجة الاحصائية بأن المتوسط الحسابي لدرجات افراد عينة البحث البالغ عددهم (400) طالبا وطالبة ، كان مقداره (99.29) درجة وبانحراف معياري قدره (15.78) ووسط فرضي بلغ (76) . ولغرض موازنة الوسط الحسابي لدرجات عينة البحث بالوسط الفرضي للمقياس تم استعمال الاختبار التائي لعينة واحدة.

في ضوء هذه النتيجة فأن طلبة الجامعة لديهم شعور عال بالمواطنة واشار كليسر الى ان الحب هو ما نفعله وليس ما نشعر به، اي حاجة الفرد الى الاهل والاصدقاء مما يستدعيه اقامة علاقات انسانية مع الاخرين لتحقيق حاجته الى المواطنة او الانتماء ليس فقط الاهتمام بالأخرين الذين لا نعرفهم، ولكن لا شباع العلاقات مع خاصة الناس كالأصدقاء وافراد العائلة، وعادة تكون المشاعر والاحاسيس بصورة افضل مما لو نكافح لوحدنا فالفرد بحاجة للأخرين لا شباع حاجاته من الحب والانتماء((Glasser,1965, 33) وان الافراد الذين لم تشبع حاجاتهم من الحب والانتماء يفشلون في اقامة علاقات حب وتعاون مع الاخرين، على الضد من الافراد الذين اشبعت حاجاتهم من الانتماء والحب اذ يشعرون بتقبل وايجابية ازاء ذواتهم وحياتهم، وان الوسط الجامعي وسط خصب لنمو العلاقات الانسانية، وبرغم الظروف والانتكاسات والازمات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية التي مرت على مجتمعنا والتي هي محفزات ودوافع ادت الى تمسك الافراد بمجتمعهم، وهذا يعود الى طبيعة المجتمع العراقي الذي يمتاز بأصالته وقوة تمسكه بالقيم والمعايير الاجتماعية وحفاظة على انتمائه القيمي والحضاري والانساني.

الهدف الرابع ايجاد العلاقة بين العدالة والمواطنة لدى طلبة الجامعة

لمعرفة قوة العلاقة بين المساواة والمواطنة فقد تم استخدام معامل ارتباط بيرسون حيث تبين بوجود علاقة ارتباطية موجبة بلغت (0.80)، أشارت النتائج على وجود علاقة ارتباطية قوية جداً إذ بلغت (0.80) ذات دلالة احصائية موجبة بين المتغيرين ،يمكن تفسير النتيجة بان العلاقة بين المتغيرين طردية أي كلما ارتفعت المساواة بين افراد العينة كلما ارتفع الاحساس بالمواطنة اذ يعتقد ان الكائن البشري مدفوع بغريزة فطرية اجتماعية تؤدي به الى التخلي من المكسب الاناني لأجل المكسب الاجتماعي، وبوصفنا إفراد يجب ان نتعاون معا ونسهم في تحقيق اهداف المجتمع ولتحقيق مستويات مرتفعة من الأداء والتحصيل الأكاديمي والاجتماعي للوصول للأهداف المطلوبة، ان عناصر المواطنة علائقية تتعرض للتغيرات المختلفة عندما تؤثر الأسباب في العلاقة مع العالم الخارجي وهذا يعني أنها تتكون تدريجيا يبنيها وتعتبر الخيط الذي ينتظم به الأفراد في الوطن أو الأمة أو القومية مهما اختلف الزمان والمكان.

الاستنتاجات :

في ضوء النتائج التي توصلت اليها الدراسة الحالية يمكن استنتاج مايلي :-

1- إنَّ طلبة الجامعة يتمتعون بالعدالة والمواطنة بمستوى مرتفع لمفهوم مبدأ العدالة وتحقيق تكافؤ الفرص في جميع شؤون الحياة العامة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية، وبتحقيق التنمية الشاملة للإنسان ومشاركته الفاعلة في المجتمع، في مناخ يسوده الحق والاحتكام إلى القضاء العادل لتحقق العدالة الاجتماعية النفع للأفراد كونها تراعي ظروف الافراد واحوالهم، دون تضييق على الاخرين أو اضرار بالصالح العام، وبما يحقق مصلحة الجميع، ففيها من المرونه ما يسمح لها بمراعاة جميع احوال الناس والاحساس بالمواطنة .

2- جود فروق بسيطة في العدالة بين الذكور والإناث ولصالح الذكور، تحقيق العدالة بين الافراد لا يجاد نوع من التوازن الاجتماعي الحقيقي، والوصول بالإنسانية إلى نمط اجتماعي أمثل تذوب فيه الفوارق الطبقية ويضمن للإنسان حقوقه لكل الجنسين.

3- طلبة الجامعة لديهم شعور عال بالمواطنة، اي ان الطلبة يشعرون بإمكانية التعويل والوثوق بالأخرين ناتج من اساليب التنشئة الاجتماعية وناتج ايضا عن احساسهمً بالصدق والنوايا الحسنة بالأخرين والشعور بالتعاطف والاحترام والتسامح والمحبة تجاه الاخرين مما يولد شعورا بالثقة بالأخرين وارتفاع المواطنة والانتماء

4- لعلاقة طردية بين المتغيرين أي كلما ارتفع العدالة ازداد مستوى المواطنة واحساسهم بالمسؤولية.

التوصيات

1- تنمية الجوانب الإيجابية في شخصية الطلبة من خلال نشر الوعي الثقافي والتربوي بين الآباء والأمهات.

2- تحقيق مبدا العدالة داخل مؤسسات التعليم ما قبل التعليم الجامعي على وجه العموم والتعليم الثانوي على وجه الخصوص.

3- عطاء أهمية إلى موضوع المواطنة والعمل على نشره وجعله مفهوماً واضحاً لدى أولياء الأمور والمدرسين والطلبة

4- تقديم محاضرات جماعية من المرشدون والمرشدات التربويين لتعريف الطلبة بمفهوم المواطنة او الانتماء وأثره في التعامل والنجاح في الحياة.

5- ان تتضمن المناهج الدراسية نشاطات ثقافية واجتماعية ورياضية تدخل البهجة والسرور على الطلبة وتنمي لديهم شعور المواطنة او الانتماء لديهم مما يؤدي الى تنمية هذه المفاهيم عندهم . 6-تعزيز دور الدولة في صيانة مواردها وتوظيفها

توظيفا سليم وفق آليات وأهداف محددة في مجال الانفاق على التعليم ما قبل الجامعي بصورة عامة والثانوي بصورة خاصة.

المقترحات

1- إجراء دراسة مماثلة للدراسة الحالية على عينات أخرى تضم أفراداً من شرائح اجتماعية متباينة.

2- الحيادية المطلقة في علاج الازمات التعليمية وعدم التحيز لفئة على حساب فئة أخرى أو لمؤسسة تعليمية على حساب مؤسسة أخرى أو لبيئة تعليمية على حساب بيئة أخرى.

3- ترسيخ مفهوم الشراكة المجتمعية والاستفادة من الخبرات والكفاءات الواعدة التي يمكنها أن تدعم الدور الوطني الداعم للمساواة التعليمية.

المصادر العربية:

1. احمد ، لطفي (2005)، الموسوعة التربوية ، ط1، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.
2. بتليش، بول (1981)، الحب والقوة والعدالة ، ترجمة مجاهد عبد المنعم مجاهد، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة.
3. بدران، شبل (2002)، التعليم والحرية وقراءات في المشهد التربوي المعاصر، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة.
4. البدري ،نبيل عبدالعزيز عبدالكريم علي (2014) الانتماء الوطني وعلاقته بسمات الشخصية والتماسك الاسري لدى طلبة الجامعة ، اطروحة دكتوراه كلية التربية _جامعة تكريت .
5. حسن، محمود شمال (2008). الشباب ومشكلة الاغتراب في المجتمع العربي: بغداد،العراق:دار الشؤون الثقافية.

6. الحفناوي، عبد المجيد محمد (1995)، تاريخ النظم الاجتماعية ، ط1، مكتبة بيروت، لبنان.
7. خليفة، علي عبد ربة (2004) ، واقع كفاءة الداخلية الكمية للتعليم الاساسي في فلسطين ، بحث مقدم الى مؤتمر التربوي الاول– التربية في فلسطين ومتغيرات العصر، الجامعة الاسلامية غزة.
8. داود ،علي محسن (2013)، الية تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع التخصيصات الاستثمارية في ظل اللامركزية الادارية ، بحث تطبيقي في محافظة واسط ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
9. الدهشان ، جمال علي (2015)، رؤية مقترحة لتطوير نظم القبول بالجامعات المصرية الحكومية ، مجلة نقد وتنوير، العدد (2) ، جامعة المنوفية.
10. الديب، ثروت علي (2008)، التعليم الفني والعدالة الاجتماعية في مصر، المؤتمر السنوي الثالث– تطوير التعليم النوعي في مصر والوطن العربي، كلية التربية – جامعة المنصورة.
11. ديوب،عمار (2007). فن الحب وطبيعته:مجلة العلوم النفسية والتربوية،العدد1829،بيروت.
12. راجح ،احمد عزت (2009). اصول علم النفس :المملكة الهاشمية :عمان .
13. الراوي ، ميسون ظاهر رشاد (2002): أساليب المعاملة وعلاقتها بالأفكار اللاعقلانية لدى طلبة الجامعة ، (رسالة ماجستير) ابن الهيثم – جامعة بغداد.
14. رمزي واخرون، ناهد، (2007)، العدالة الاجتماعية في التعليم ماقبل الجامعي ، المجلد (3) ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة.
15. السليطي، ظبية، سعيد فرج(2015)، العدالة الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية المستدامة، مجلة الثقافة والتنمية، العدد (91)، جامعة سوهاج.
16. سليمان، واخرون، نسيم (1999)، تكافؤ الفرص في السياسة التعليمية في مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
17. الشخيبي، علي السيد محمد (2002)، علم اجتماع التربية المعاصر وتطوير منهجيته، ط1، دار الفكر العربي، عمان.

18. الشيبي، هانم إبراهيم (1992). الانتماء والقيم، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.
19. صالح، ثناء محمد (2007) .هوية المنتمي واللامنتمي: بيروت، لبنان: مجلة مدارك العدد (5).
20. صالح، سيروان عبد الله،(2007). العلاج السلوكي المعرفي لاضطراب الشخصية الحدية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، العراق.
21. الطويل، توفيق (2000)، فلسفة الاخلاق نشأتها وتطورها، ط4، القاهرة.
22. عبدة، عزة محمد (1998). نمو الطفل ومشكلاته: اليمن: كلية التربية، جامعة صنعاء.
23. العوا، عادل (1982) ، المذاهب الاخلاقية، ط2، جامعة دمشق، سوريا
24. عيسوي ، عبد الرحمن (1985): سيكولوجية التنشئة الاجتماعية ، الإسكندرية ، دار الفكر الجامعي.
25. العيسوي، عبد الرحمن محمد (2008) التشخيص النفسي والعقلي مجلة كالتربية،العدد67،اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم .
26. فروم، اريك،(2009). المجتمع السوي: دمشق ،سوريا: الهيئة العامة السورية للكتاب.
27. قطران، حاتم (2004)، دليل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية– العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المعهد العربي لحقوق الانسان، تونس.
28. الكراسنة ، سميح واخرون (2010) الانتماء الوطني في الكتاب والسنة النبوية ،المجلة الاردنية في الدراسات الاسلامية 2/6 ،49–72.
29. كون، مشير باميل (2013)، المدنية والانسانية بين عدل الكينونة وعدالة الكائن الانساني، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد (161)،مركز الانماء القومي، بيروت.

30. محفوظ، محمد (2006). الاخر وصفوف المواطنة:سوريا: مركز الراية للتنمية الفكرية.
31. محمود، سندس صباح (2015)، العدالة في فكر ابن رشد وتطبيقاتها التربوية، رسالة ماجستير، كلية التربية – ابن رشد، جامعة بغداد.
32. مطر، حازم محمد ابراهيم (2015)، استشراق العدالة الاجتماعية بين الوقائع والتصورات، مجلة الثقافة والتنمية، العدد (91)، كلية التربية، جامعة سوهاج، مصر.
33. نصر، نوال (2003)، تكافؤ الفرص التعليمية بين الريف والحضر بمرحلة التعليم الاساسي في مصر– دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية، العدد (27)، جامعة عين شمس.
34. هارون، نعمت حافظ (2000) ، التعليم العالي الخاص في ضوء المجتمع المصري دراسة تقويمية، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الفيوم.
35. هاشم ، صلاح احمد (2006)، العدالة والمجتمع المدني ، وزارة الثقافة، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، مصر
36. هانت، سونيا وهيلتن ، جنيفر (1988). نمو شخصية الفرد والخبرة الاجتماعية: ترجمة قيس النوري، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.
37. هانيمان، ستيفن، واخرون (2000)، مفهوم متجدد لاغراض التعليم المدرسي، مجلة مستقبليات، العدد (114)، مركز مطبوعات اليونسكو بالقاهرة.
38. الهنداوي، ياسر فتحي (2006)، العدالة التنظيمية وأداء المعلمين لسلوك المواطنة بالمدارس الثانوية العامة في مصر، رسالة دكتوراة (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة عين شمس.

المصادر الاجنبية:

1. .Baumeister, (2005). Social exclusion reduces peoples willingness to self regulate. Journal Personality and Psychology vol. 88. No.

2. Brown, R. & Capozza, D. (2000*). Social Identity Theory in Retrospect and Prospect Social Identity Processes*. London: SAGE Publications.
3. Camille Lee (2010),Actualizing social justice, An exploratcty case stady of A public middle school, Faculty of Graduate Studies, University of Massachusetts Amherst..
4. Crandall, J. E. (1984). Theory and measurement of social Interest. Colubia university press. New york
5. Crier , Sterline S,(2008) .Social Interest and Spirituality Creates Equilibrium For the Discouraged Person , A Research Paper Presented to The Faculty of the Adler Graduate School .
6. Diener, e.d. (2000). Subjective well-being . the sciences of happiness and aproposal for a national index , American psychologist , vol. 55, no.1.
7. Goble,f.g.(1970). the third force. The psychology of Abraham maslow.newYork:growssman.
8. Hergenhahn, B.R. (1986). An Introduction to theories of personality. Prentical Hal, U.S.A
9. Hurlock, e. (1972).child development. Mcgraw-hill book company.
10. Myrdal, G.(1944). An American Dilemma: the Negro problemand Modern Democracy, New York: Harpe
11. Phinney , J. S & Ong, A, D. (2007). Conceptualization and Measurement of Ethnic Identity. Current Status and Future Directions. Journal of Counseling Psychology ,Vol (54) No (3),PP.(271 – 281).